

22 June 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين وتسعة وعشرين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٥/١٠

الرئيسة: السيدة أليسيا فيكتوريا أرانغو أولموس..... (كولومبيا)

الرئيسة (تحدثت بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٢٩ لمؤتمر نزع السلاح، وهي آخر جلسة تعقد برئاسة كولومبيا. وأود أن أبدأ بقائمة المتحدثين لهذا اليوم. وتضم الأشخاص الذين سوف أتلو أسمائهم. وأود أيضاً أن أعرب عن أسفي لعدم حضور الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح معنا اليوم. وأنا أنفهم أن يكون مشغولاً بحل مسائل أخرى لكنني أود أن أسجل رسمياً أسفي لغيابه عن اجتماع اليوم.

وسوف أدلي ببيان ختامي بعد أن ينتهي الأشخاص الراغبون في الحديث من الإدلاء ببياناتهم.

السيد هلال (المغرب) (تحدثت بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي في البداية، أن أنقل إليك تهاني المملكة المغربية الخالصة على حسن إدارتك لأعمال مؤتمر نزع السلاح. فتجربتكم وكياستكم الدبلوماسية، والتزام بلدكم بقضايا نزع السلاح منذ عهد طويل، قد عزز عملنا بالتأكيد. ولكم أن تعولوا، سيدتي الرئيسة، على دعم المملكة المغربية الكامل.

ويسرني باسم المملكة المغربية، أن أهني الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وإن لم يكن حاضراً بيننا، على تعيينه أميناً عاماً لمؤتمر نزع السلاح وممثلاً شخصياً للأمين العام للأمم المتحدة. وإن وفد بلدي واثق بأن السيد توكايف سيكون عوناً لمؤتمر نزع السلاح لما يتحلى به من صفات شخصية ومهنية، وما يملكه من خبرة واسعة في المجال الدبلوماسي وإلمام كبير بقضايا نزع السلاح. وأنا أؤكد للسيد توكايف استعداد وفد بلادي للتعاون الكامل معه لتيسير مهمته الصعبة.

سيدتي الرئيسة، إن المملكة المغربية تشاطركم الرأي فيما يتعلق بضرورة بحث السبل الكفيلة بتعزيز مؤتمر نزع السلاح واستعادة دوره بوصفه الهيئة الوحيدة للتفاوض بشأن إبرام صكوك ملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح يكون هدفها تخليص البشرية من الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

ونحن نرحب في هذا الصدد، بالمبادرة التي قمتم بها ليدخل مؤتمر نزع السلاح في مناقشة صريحة بشأن مستقبله، ونشعر بالارتياح إزاء المستوى المهني الراقى الذي طبع مناظرات الجلستين غير الرسميتين الماضيتين. فقد أتاحت لنا تحليل الأمور المتصلة بالجمود الذي يشهده مؤتمرنا. ومع أن الخلاف بشأن أسباب الجمود وسبل الخروج منه لا يزال قائماً، فإن جميع الدول الأعضاء تبدو متفقة على أن الوضع القائم ليس خياراً، وليس حتمياً، وأنه لا بد من بذل مجهود جماعي ولا بُدَّ من توفر الإرادة السياسية لكي يستعيد مؤتمر نزع السلاح وظيفته الأساسية كهيئة متعددة الأطراف للتفاوض بشأن إبرام صكوك ملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح.

وأود أيضاً أن أعرب لكم سيدتي الرئيسة، عن إعجاب وفد بلدي بشجاعتكم. فقد عملتم على إعداد استبيان في غاية الأهمية هو الأول من نوعه، واستعنتم في ذلك بمعهد الأمم

المتحدة لبحوث نزع السلاح الذي أود أن أهنئه هنا. وضممت الاستبيان أسئلة جريئة ومناسبة ومحددة الهدف، ودعوة إلى تقديم ردود من حق مؤتمر نزع السلاح والمجتمع الدولي أن يسعى للحصول عليها. لقد قمتم بتغيير الحدود المرسومة، إذا جاز لي القول، وحطمت أحد المحرمات. بمجرد طرحكم أسئلة جوهرية بشأن مؤتمر نزع السلاح. وآمل أن يتمكن الرئيس المقبل من مواصلة العمل الذي بدأتموه لكي يتسنى لنا التحاور بصراحة ما أمكننا ذلك، واتخاذ القرارات المناسبة وإخراج مؤتمر نزع السلاح من سباته. لقد آن لنا أن نتصدى مباشرة لمعالجة المسائل التي تعوق أعمال المؤتمر - ولا أعني بذلك المسائل الموضوعية فقط بل أيضاً المسائل الهيكلية، التي تتعلق بمسؤولية مؤتمر نزع السلاح وسبل الخروج من هذه المصيدة - لأننا في رأيي، أمام مصيدة لها علاقة بالإجراءات والهيكل والنظام الداخلي، وهي مصيدة تؤخر عملنا. وأنا كعربي، أقول إن العالم يتغير، فهناك ربيع عربي، ولا بد أن يحل الربيع في مؤتمر نزع السلاح. ونحن بحاجة أيضاً إلى قرارات وإصلاحات جريئة لكي يتمكن مؤتمر نزع السلاح من استعادة شوكرته ويصب تركيزه من جديد على تحقيق هدفه الرئيسي وهو التفاوض بشأن قضايا نزع السلاح في إطار التعددية، ويتخذ، في الوقت عينه، قرارات شجاعة. إن الجمود الذي نشهده حالياً ليس قضاءً مبرماً كما أكدت لتوي. وقد ثبت أن مواصلة التباحث في تجاهل منا لوجوده، أو المضي في محاولة كُنْهه، والتملص من هذا المأزق عبر وسائل نعتبرها مستهلكة وبالية، ووثائق أثبتت بدورها أنها خوفاء، يقصر عن تقديم الحلول المناسبة - وأعتقد أنه قد آن الأوان لكي نُعمل شجاعتنا السياسية الجماعية للخروج من هذا الوضع. وأنا على يقين بأن الرؤساء المقبلون سوف يحافظون على هذه الشعلة وقادة لدى مناقشة هيكل مؤتمر نزع السلاح وسبل الاستمرار في تركيز الاهتمام على نزع السلاح بدلاً من أن يتربص بعضنا الدوائر ببعض دون أن يكون هناك أي احتمال أو بارقة أمل في الخروج من المأزق.

وتأمل المملكة المغربية أن تتمخض أعمال المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح عن توصيات محددة من شأنها أن تمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى حلول لتنشيط مؤتمر نزع السلاح وإنقاذه من حالة السبات التي طال أمدها كثيراً. ونحن نتطلع إلى الاجتماع التفاعلي الذي سيعقد مع أعضاء المجلس الاستشاري. ونأمل أن يتكلل بالنجاح، وأن يكون باعثاً على التدبر في مساعدة مؤتمرنا على استعادة ديناميته وموقعه المركزي ضمن آليات وهيكل نزع السلاح، واستعادة الدور الذي مكَّنه فيما مضى من التفاوض بشأن إبرام صكوك هامة كالاتفاقيات المتعلقة بحظر أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، فضلاً عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

واليوم يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليطلع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على نتائج التمرين الميداني الدولي الذي نُظم في الرباط في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ في سياق المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، لمحاكاة مواجهة عمل كيدي ناتج عن استعمال مواد مشعة.

ولعلكم تذكرون أن وفد بلدي قد أعلن، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، في هذا الحفل أن المملكة المغربية، ستنظم بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسبانيا، تمريناً دولياً لمحاكاة التصدي لتنفيذ عمل إرهابي كيدي باستخدام مواد مشعة. وقد نظم هذا التمرين الذي يعرف باسم "الرباط ٢٠١١"، في إطار تنفيذ خطة العمل والمبدأين ٤ و ٧ من المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. ويشمل البحث تحديد موقع مخزون من مادة الكوبالت ٦٠ جرى تحويلها إلى بلد مجهول جنوب الصحراء الكبرى، وهي مصدر خطر جداً للنشاط الإشعاعي؛ والتصدي لعمل إرهابي كيدي ينطوي على استخدام مصدر للنشاط الإشعاعي؛ ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشفعة. وتضمن التمرين تنظيم حلقات نقاش وتمرين داخل القاعة تتعلق بالجوانب النظرية، وتطبيقات ميدانية تتعلق بالشق التطبيقي.

وقد كان هذا التمرين، وهو الأول من نوعه في أفريقيا والعالم العربي، فرصة للتأكيد مجدداً على دور المغرب كشريك موثوق يمتلك القدرات البشرية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ مبادئ المبادرة الشاملة لمكافحة الإرهاب النووي بالكامل والمساهمة في تطبيق التوصيات الواردة في خطة العمل المعتمدة في مؤتمر قمة الأمن النووي المعقد في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وتلت هذه المبادرة لقاءات ثنائية في مدريد في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ بين مسؤولين مغاربة والسلطات الإسبانية المكلفة بالشؤون الخارجية والهيئات المكلفة بالمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وذلك بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة بصفتها رئيسين لهذه المبادرة.

وتمكن المغرب، بفضل هذه اللقاءات، من تقديم اقتراح يقضي بالتعاون مع الولايات المتحدة وروسيا وإسبانيا، لعقد اجتماع فريق التنفيذ والتقييم المعني بالمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي تحت رئاسة إسبانيا بمراكش في شباط/فبراير ٢٠١٢. وسيتم في هذا الاجتماع إعداد جدول مواعيد الجلسات التي ستعقدها الأفرقة الثلاثة الجديدة استعداداً للاجتماع العام للمبادرة العالمية المقرر عقده في سنة ٢٠١٣.

وقد اكتسب المغرب بفضل دوره النشط في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي منذ إطلاقها خلال الاجتماع العام المنعقد بالرباط يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، خبرةً فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتصدي للحوادث الإشعاعية والنووية لا سيما بعد تنظيم حلقتين دراسيتين دوليتين بهذا الشأن في المغرب. وقد حاز بلدنا على الاعتراف بدوره الريادي في تيسير اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي بتوافق الآراء، أثناء رئاسته للجنة السادسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥.

وبفضل جميع هذه الجهود إضافة إلى التزام المغرب بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية، بات المغرب مستعداً لتحمل مسؤولياته في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

السيد غرينيوس (كندا) (تحدث بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، بما أن هذه آخر جلسة عامة تنعقد تحت رئاستكم، اسمحوا لي في البداية، أن أغتنم الفرصة لأشكركم والفريق الكولومبي على قيادتكم للمؤتمر طيلة الأسابيع الأربعة الماضية، وأكرر بالتأكيد، ما جاء على لسان ممثل المغرب سواء في سياق الشناء عليكم أو التعليق على الوضع الذي نعيشه في مؤتمر نزع السلاح.

إن مبادرتكم للتفكير المجدي في أسباب حالة الجمود في المؤتمر والحلول الممكنة للخروج منها كشفت بما لا يدع مجالاً للشك، ما آلت إليه الأمور في هذه القاعة، والسبب الذي جعل كثيرًا منا يعتبر أن الوضع القائم لم يعد مقبولاً. وأشار بوجه خاص، إلى الاستبيانين اللذين قمتن بتعميمهما علينا، فهما مفيدان جداً ويشكلان، في نظري، نقاط الانطلاق للتفكير في مستقبل هذا المؤتمر.

لقد تسنى لنا بالفعل، تحت رئاستكم، إجراء تبادل مثمر للآراء بشأن حالة المؤتمر. ومن المضحك المبكي أن بعض أعضاء المؤتمر ينفون وجود أي مشاكل ويجزمون بأن الأمور في مؤتمر نزع السلاح على ما يرام. ومن الواضح أن ثمة ما يخدم مصالح أمنهم القومي في إبقاء وضع المؤتمر على ما هو عليه.

وإنني أتطلع إلى الحوار الجماعي مع المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح التابع للأمين العام، وآمل أن يكون تبادل وجهات النظر تحت رئاسة السفير سو سي بيونغ، مفيداً وصريحاً بالفعل. أرجو ذلك. بل إنني أتطلع إلى تبادل الآراء بصراحة في ٢٧ حزيران/يونيه في الجمعية العامة، وبطبيعة الحال في إطار أعمال المتابعة المقررة في الدورة السادسة والسنتين للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في فصل الخريف. وآمل أن يعكف كل العواصم وأساطين السياسة على دراسة ما يجري استعداداً لهذا الحدث الهام - أو لنقل مجموعة الأحداث - إذ ربما نكون كما قلت في وقت سابق، أمام منعطف فيما يخص مستقبل مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، أود أن أتطرق إلى موضوع آخر. إن العديد منكم يتذكر أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عقد، في نيسان/أبريل من هذا العام، المؤتمر السنوي العاشر لأمن الفضاء تحت عنوان "أمن الفضاء ٢٠١١: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي". وأود أن أبلغ جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة بأني أرسلت طلباً إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه، بناء على طلب المعهد، لإصدار التقرير الموجز لهذا المؤتمر على شكل وثيقة رسمية بجميع اللغات الست. وينبغي الاتصال بالمعهد للحصول على نسخة إلكترونية (يجب علينا أن نحافظ على الأشجار) مسبقة باللغة الإنكليزية من هذا التقرير.

الرئيسة (تحدثت بالإسبانية): سعادة السفير، أرى أنك محق تماماً في ما قلته في الشق الأخير بشأن ضرورة ترجمة كل النصوص إلى اللغات الست. فالتقرير يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للجميع والكل ينبغي أن تتاح له إمكانية الاطلاع عليه.

السيد العطوي (مصر): لقد تعذر على السفير هشام بدر الحضور اليوم بسبب ارتباط آخر لكنه طلب مني الإدلاء بالبيان التالي:

أود أن أتحدث عن مناقشة الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نعتقد - كما جاء في بيان حركة عدم الانحياز في الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف - أن جهودنا في هذا المضمار يجب أن تكون شاملة وأن تملك فيها الدول الأعضاء زمام المبادرة، وينبغي أن تستهدف تعزيز دور المؤتمر وأعماله.

إننا نشعر بخيبة الأمل فعلاً إزاء هذا الجمود المستمر في المؤتمر الذي ما زلنا نعتبره الهيئة الوحيدة للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. بيد أن الخيبة التي نشعر بها في مجال نزع السلاح لا تقتصر على المؤتمر. إذ لا يمكن القول، في الواقع، إن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف برمتها تؤدي وظيفتها على أكمل وجه. فمن المفترض أن تتكافل مختلف مكونات هذه الآلية المعترف بها أو المنشأة في إطار الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (SSOD-I)، فيما بينها لتحقيق الأهداف النهائية لنزع السلاح، مع إعطاء الأولوية لنزع السلاح النووي. غير أن جميع مكونات هذه الآلية تواجه تحديات شتى. وهذا ما جعلنا ندعو، على الصعيد الوطني وكذلك في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٢١، إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح (SSOD-IV). وبما أنه يفترض في كل مكون من مكونات آلية نزع السلاح أن يضطلع بدور معين، فإن أي محاولة لإصلاح مكون دون غيره ستكون في اعتقادنا، محاولة أقل ما يقال فيها إنها قاصرة.

إننا ندرك المأزق الذي يواجهه المؤتمر. غير أننا لا نرى الرأي القائل بأن سبب المشكلة يكمن في الجانب الإجرائي. كما أننا لا نعزو سبب المشاكل التي يواجهها المؤتمر إلى عرقلة بلد واحد لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة، ونعني بذلك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأود أن أشدد هنا على أن المؤتمر ليس محفلاً يعنى بمسألة واحدة، ولا يمكن قياس أهميته من عدمها. بمجرد بدء المفاوضات بشأن معاهدة. بل إننا على العكس من ذلك، نعتقد أن الصعوبات التي تواجه المؤتمر مردها استنكاف بعض الدول عن تناول مسألة نزع السلاح النووي بجدية، وهو أمر يشكل أولوية قصوى، على نحو ما نصت عليه الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ولهذا السبب فإننا ندعو المؤتمر إلى أن يسارع إلى إنشاء هيئة فرعية تعنى بنزع السلاح النووي، بما في ذلك التعجيل بإجراء مفاوضات بشأن برنامج ينفذ على مراحل لإزالة الأسلحة النووية بالكامل وفق إطار زمني محدد، ويشمل إبرام

اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازة وتطوير وإنتاج وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة النووية، وتتناول، بطبيعة الحال، المواد الانشطارية بصورة شاملة.

وفيما عدا المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية، يصور البعض إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أنها الخطوة المنطقية التالية لترع السلاح النووي. ونحن لا نعارض هذا الرأي بالضرورة، لكن مسألة تحديد نطاق المعاهدة المقترحة يبقى مطروحاً. وعليه، فإن معاهدة المواد الانشطارية يجب أن تشمل المخزونات الحالية من المواد الانشطارية المنتجة سابقاً. وفي هذا السياق تحديداً، نشعر بالأسف لأننا بعد كل ما سمعناه عن أن التفاوض بشأن إبرام المعاهدة قد آن أوانه، لا نزال نجد بعض الخلاف بشأن نطاق المعاهدة التي تتضمن ولاية لإجراء المفاوضات، وهو ما قد يستدعي مزيداً من التوضيح. ومن هذا المنطلق، نرى أيضاً، أن المؤتمر هو المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن إبرام معاهدة كهذه.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إن دور المؤتمر يظل دوراً هاماً وشرعياً. ونحن بحاجة إليه لكونه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. واسمحوا لي أيضاً أنؤكد مجدداً أن التحدي الذي يواجه المؤتمر لا يتعلق بالجانب الإجرائي، كما ذكرت بعض الوفود. فقد جرت المفاوضات بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف لترع السلاح في المؤتمر بموجب النظام الداخلي عينه، بما في ذلك، قاعدة توافق الآراء، بل إن محافل أخرى اعتمدت قواعد مماثلة للتفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف لترع السلاح. وما نحتاج إليه هو أن تتوفر الإرادة السياسية لدى قلة قليلة من البلدان لتناول مسألة نزع السلاح النووي بمنتهى الجدية، وهي مسألة تشمل، بالإضافة إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، مسائل أساسية مدرجة على جدول أعمال المؤتمر. وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي، سيدي الرئيسة، أن أعرب عن تقديرنا للدور الذي اضطلعتم به خلال فترة رئاستكم.

السيدة خاكيز هواكوخا (المكسيك) (تحدثت بالإسبانية): سيدي الرئيسة، أود في البداية، أن ألفت الانتباه إلى أن هناك أربعة بلدان من منطقة الأمريكتين تولت أو ستتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١١. وهذا من دواعي السرور بالنسبة للوفد المكسيكي، إذ سيتسنى لأربعة أشخاص من المنطقة تولي هذا المنصب بفضل الترتيب الأبجدي. ولا بد لي أن أضيف أنه يسعدنا جدا في هذا اليوم الذي تنتهي فيه فترة رئاستكم، سعادة السفيرة، أن توجه خطانا سيدة بهذا الحزم والتصميم والمقدرة التي برهنت عنها. ولذلك، يهنئ وفد بلدي المكسيك الوفد الكولومبي مرتين. وأود أن أشيد بعملكم خلال هذا الشهر وبما أعطاه من ثمار، فمن المؤكد أن أسلوبكم في توجيه مؤتمر نزع السلاح إلى ممارسة النقد الذاتي كانت له قيمة عالية على الأقل بالنسبة لوفد المكسيك.

إننا لا ندعي أن تبادلنا الآراء بصورة غير رسمية في الأسبوع الماضي قد قدم جميع الإجابات أو الحلول المطلوبة، لكننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأهم هو النقاش والتحاور والانفتاح على إمكانية تقييم البدائل والسبل، بما أن مناقشات اليوم لن تفضي إلى شيء

كما يبدو واضحاً لوفدنا. ولذلك، أكرر شكري وتقديري للفريق الكولومبي على إتاحة هذه الفرصة للتفكير، ونأمل أن تستمر في الأسابيع المقبلة، تحت القيادة القديرة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

الرئيسة (تحدثت بالإسبانية): لطالما أمدّنا وفد المكسيك بدعم كبير. وإنه لمن العار أن تتولى أربعة بلدان من أمريكا اللاتينية رئاسة المؤتمر دون أن نتوصل إلى تحديد برنامج العمل. وآمل أن ننجح في ذلك قريباً تحت رئاسة كوبا. آمل ذلك حقاً.

السيد مانفريدي (إيطاليا) (تحدث بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود، أولاً وقبل كل شيء، أن أضم صوتي إلى صوت من سبقوني إلى الكلام وأعربوا عن خالص شكرهم وصادق تهانيمهم على رئاستكم لمؤتمرنا باقتدار.

لقد بلغني أنه تم انتقادي خلال انعقاد الدورة الأخيرة للمؤتمر في صباح اليوم الخميس، بسبب تناول الكلمة في الجلسة العامة ليوم ١ حزيران/يونيه لتقديم تقرير الشفوي عن الجلستين غير الرسميتين بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهما جلستان توليت رئاستهما في ١٧ و ١٨ أيار/مايو. لقد كنت غائباً يوم الخميس الماضي، وبالتالي، لم يتسن لي الرد على الانتقادات في حينه. وسأرد الآن، إذا أذنت لي، ولكن باختصار شديد لكي يتسنى للأعضاء التركيز على مسائل أكثر أهمية. وهناك ثلاثة أشياء أريد قولها.

أولاً، يبدو أنه أشيرَ ضمناً إلى أنه لا يحق لي أن أتناول الكلمة وفقاً لما نصت عليه الوثيقة CD/WP.565. وأود أن أوضح تماماً أنه يحق لإيطاليا، بصفتها دولة ذات سيادة وعضو له مكانته في مؤتمر نزع السلاح، أن تتدخل أثناء الجلسات بشأن المسائل المتصلة بأعمال المؤتمر عندما ترى ذلك مناسباً. وهناك مادة في النظام الداخلي تؤكد خطياً على هذا المبدأ العام في الممارسة الدولية. وبالتالي، فإن أي محاولة لتقليص هذا الحق أو تقييده أو فرض رقابة عليه من خلال تفسير وثيقة من وثائق المؤتمر تفسيراً خاطئاً، ستبوء بالفشل.

ثانياً، إن الوثيقة CD/1907، وهي النسخة الرسمية من الوثيقة CD/WP.565 التي اعتمدها المؤتمر في وقت سابق، كما هو معروف تماماً، تنص على أن أقدم تقريراً شفوياً إلى الرئيس عن حصيلة الجلسات غير الرسمية التي أتولى رئاستها. وأقتبس من الفقرة ٥: "ويطلب إلى الرؤساء/المنسقين أن يقدموا إلى الرئيس تقريراً شفوياً، بصفتهم الشخصية، عن المناقشات التي تناولت مختلف البنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال". وقد تناولت الكلمة وقلت ما لدي. وكنتم سيدتي الرئيسة، تجلسون في مكانكم على المنصة تصغون إلي. وبالتالي، قدمت لكم تقرير الشفوي، وإذا طاب لأعضاء آخرين أن يصغوا أيضاً، فذلك من دواعي سروري. والوثيقة CD/1907 لا تحدد المكان والزمان والظروف التي يتعين علي أن أقدم فيها تقرير الشفوي إلى الرئيس، بصفتي الشخصية. وقد أوضحت صراحة في الحملة الثانية من البيان الذي ألقيته في ١ حزيران/يونيه، أنني أقدم تقرير بصفتي الشخصية. ولاشك أنه بوسع الأمانة أن تزود كل من يرغب بنسخة من ذلك البيان. فضلاً عن ذلك، تنص

الوثيقة CD/1907 على أن يقوم الرئيس بالاشتراك مع المنسقين، "بوضع الصيغة النهائية للتقارير" وأنا على استعداد للمساعدة في ذلك في الوقت الذي يناسب الرئيسة.

وفي الختام، لقد عيب علي أن تقريري لم يتناول بالتفصيل آراء بعض الوفود بشكل دقيق. والفقرة ٦ من الوثيقة CD/1907 تنص على أن المنسق هو وحده المسؤول عن مضمون التقرير. وأقتبس من هذه الفقرة: "... تقرير الرؤساء المُعد بصفتهم الشخصية والمقدم إلى الرئيس عن الأعمال التي اضطلعوا بها..." واستناداً إلى صلاحية الاستئناس هذه، فضلت عدم تقديم محضر شبه حر في للدورتين غير الرسميتين بشأن مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعوضاً عن ذلك، رأيت أنه من الأجدى - وأنا متمسك بهذا الرأي - أن نبرز باقتضاب وموضوعية ودون تحيز وجهات النظر السائدة. ويتم السعي من خلال ذلك، في هذا النوع من الجلسات غير الرسمية، إلى المضي قدماً وتعميق المعرفة بشأن بعض المواضيع الحاسمة، وبشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في حالتنا.

الرئيسة (تحدثت بالإسبانية): سعادة السفير، أود أن أقول لك إنني، بصفتي رئيسة وكولومبية، أؤيد ردك على الانتقاد الذي وجه إليك. ولهذا سُمح لك بتناول الكلمة في اليوم الأول. ويوسع البلدان أن تبدي رأيها بصفتها الخاصة بشأن أي موضوع تريد. ولكن مراعاة لما أرساه الرئيس السابق، ندعو المنسقين إلى تقديم تقاريرهم - فيما عداكم أنتم، لأنكم قدمتم بالفعل، تقاريركم الشفوية والخطية - بشأن المواضيع التي كُلِّفوا بها إلى الرئيس لكي يتسنى تعميمها على المؤتمر. وهناك تقرير واحد ينقصنا في هذه اللحظة. ولا أعلم ما إذا كان سيصل في فترة الرئاسة الحالية أو المقبلة. أما التقارير الأخرى بما فيها تقاريركم، فسيتم تعميمها على أعضاء المؤتمر. وقد أردت أن أوضح ذلك.

السيد أندرسن غيمارايس (البرتغال) (تحدث بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، يسرني، باسم المجموعة غير الرسمية من الدول التي لها صفة المراقب، أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى التي أعربت عن شكرها لكم على ما قمتم به من عمل رائع أثناء توليكم لرئاسة المؤتمر. إن نهجكم الخلاق مهّد الطريق أمام الوفود للشروع في تبادل الآراء على نحو مثمر ومفيد. والنقاش الذي تمخض عن الاستبيانات هو خير مثال للممارسة المحدية التي تحفز على التفكير. وقد لاحظنا، بارتياح أيضاً، التأيد الذي أعرب عنه عدد من الدول الأعضاء أكثر من مرة بشأن مسألة توسيع نطاق العضوية الحالية، بما في ذلك تعيين مقرر خاص. وأغتتم هذه الفرصة أيضاً لأعرب عن امتناننا لكم وللأمانة على سرعة الاستجابة لطلبنا الحصول على معلومات أساسية عن توسيع نطاق العضوية فيما سبق. لكننا نعتقد أن القيام مستقبلاً بعرض تاريخ التوسيع يهم كلاً من الدول الأعضاء والدول التي لها صفة مراقب على حد سواء. ومن شأن تسليط الضوء على هذه المسألة أن يساعد بالفعل على تبديد أي تصورات خاطئة محتملة.

الرئيسة (تحدثت بالإسبانية): أود أن أبلغ الأعضاء أنني طلبت من الأمانة إعداد تجميع لوثائق تاريخية ذات صلة بناء على طلب تقدمت به كرواتيا الأسبوع الماضي بشأن

توسيع عضوية المؤتمر. وقد جرى تعميم هذه الوثيقة في شكل ورقة غير رسمية، على جميع الأعضاء والمراقبين وهي تتضمن معلومات قد تكون مهمة بشأن هذا الموضوع.

وأود هنا أن أضيف أن المهمة لا تزال مستمرة وستستغرق وقتاً. وأعتقد أنه ينبغي لنا، نحن أعضاء مؤتمر نزع السلاح، أن نضع في اعتبارنا اهتمام البلدان الأخرى بالانضمام إلى المؤتمر. وقد انتهزنا فرصة تولينا الرئاسة لإعادة طرح هذا البند على طاولة النقاش على الأقل، لكي يتسنى لأعضاء المؤتمر أن يقرروا ما إذا كان ذلك ممكناً أو لا. وفي غضون ذلك، تم توزيع جميع يتعلق بالجهود السابقة.

السيد بارودي (شيلي) (تحدث بالإسبانية): سيدي الرئيسة، أود أن أعرب لكم عن شكري باسم السفير أويارسي واسم وفد شيلي، على قيادتكم الممتازة والشفافة ونهجكم الخلاق أثناء توليكم الرئاسة لا سيما مبادرتكم المتعلقة بالتأمل في أحوال مؤتمر نزع السلاح.

إن مساهمة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومجموعة الأسئلة الإرشادية والآراء التي قدمتها مختلف الوفود تمثل مساهمة قيمة، وعلينا أن نقدم ردوداً على هذه الأسئلة إذا ما أردنا مواصلة العمل. وكنا نتمنى لو امتدت هذه الممارسة قليلاً لنتضمن أكثر في العوامل الداخلية والخارجية من أجل التوصل إلى رؤية شاملة وجامعة أكثر لما يشهده هذا المؤتمر من تحديات واحتياجات في المستقبل للخروج من المأزق الذي نعيشه.

ومن المؤسف أن نشهد حتى الآن، اختلافاً كبيراً في مواقف البلدان الأعضاء وهي مواقف متباعدة بما لا يسمح بالاتفاق على برنامج عمل وإجراءات استباقية محددة وعملية. وما زلنا نأمل في أن نقرب من التوصل إلى رؤية مشتركة بشأن النهوض بمؤتمر نزع السلاح، وهو ما نعتبره خطوة هامة نحو التوصل إلى نزع السلاح ومنع الانتشار. ونأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من استعادة حيويته ويصبح هيئة تواكب بالفعل المطالب العالمية. وهذه مهمة جماعية. فنحن جميعاً مسؤولون وعلينا أن نواصل جهودنا بواقعية وروح بناءة ومنفتحة في تعاوننا مع المجلس الاستشاري للأمين العام ومع نيويورك مستقبلاً.

الرئيسة (تحدث بالإسبانية): أتفق معكم فيما يتعلق بممارسة التحليل الذاتي. فهي تستغرق عادة مدة أطول كي يتسنى لكل وفد الوقت الكافي للتفكير وتتاح لنا إمكانية تحديد كل النقاط التي تجمعنا بدلاً من تسليط الضوء على ما يفرقنا. وهذا يدخل في إطار التحليل الذاتي لكنه يستغرق وقتاً.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تحدثت بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، اسمحوا لي أن أضف صوتي إلى أصوات زملائي من الأمريكيتين والنصف الآخر من الكرة الأرضية وأشيد بما قمتم به من عمل رائع أثناء توليكم الرئاسة. وأرى أن الجهود التي بذلتموها لإثارة النقاش بشأن التقييم النقدي قد تكون أثمن مساهمة يمكن تقديمها في هذا الظرف. ومن المؤكد أنه ليست هناك من إجابات جاهزة - فالآراء متباينة - غير أنني

أشكركم جزيل الشكر على جهودكم في مساعدتنا على الخوض في هذه المسائل الهامة للغاية.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تحدث بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، أسمح لنفسي أيضاً، بضم صوتي إلى الآخرين الذين أعربوا لكم عن شكرهم على توجيهكم لأعمالنا. وأسمح لنفسي كذلك بالقول إننا نرحب بأما ترحيب بالاهتمام الشديد الذي ما فتئ يديه الأمين العام، منذ تولي مهامه، بإعادة تنشيط المؤتمر.

واعتقد أنه من الإنصاف القول إن ثمة اتفاقاً واسع النطاق على أن المؤتمر يمر بوضع صعب، ولذلك، فإن وفد بلدي يشيد بمبادرتكم إلى الشروع في تقييم وضعنا انطلاقاً من نقد الذات. وأود، أيضاً، أن أشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على مدنا بأسئلة فائقة الأهمية بشأن هذه المسألة.

وأود كذلك، أن أشكركم على الجهود التي بذلتموها لشحذ هممتنا بشأن مسألة وضع برنامج عمل. وأعتقد أنكم لستم أول رئيس يدرك صعوبة هذه المهمة. وبالتالي، يبدو لي في ضوء كل هذه المعطيات، أن التفكير المتبصر يتنامى بصورة تتطلب منا بذل جهود إضافية، ربما عبر استخدام أو كما يقال عبر استجلاب المساعدة من الخارج لإحراز التقدم في العمل الذي يفترض بنا أن نقوم به. وهناك أفكار شتى يتم تداولها أو تجري مناقشتها، وسنرى كيف ستتطور الأمور إلى أن نلتقي في نيويورك لإجراء المناقشات في إطار اجتماعات اللجنة الأولى وفي فترة انعقادها.

وأود أن أكرر شكري لكم على مساهمتكم في هذه العملية. وفي الختام، أفهم مما قلتموه سابقاً أنكم تنوون إعداد موجز للمناقشة التي أجريناها هنا في الجلسات غير الرسمية بشأن المسألة المتعلقة بإعادة تنشيط المؤتمر. وأود فقط أن أعرب في الختام عن تطلعي إلى هذا التقرير الذي ستولون إعدادَه بصفتمكم الشخصية كرئيس للوفد الكولومبي، كما فهمت.

السيد داريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تحدث بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن بالغ تقديرنا لنهجكم وأنتم في سدة رئاسة هذه الهيئة. لقد خضنا نقاشاً مثمراً بشأن مستقبل المؤتمر وغير ذلك من المسائل ذات الصلة بمجدول أعمال المؤتمر ونحن نقدر الدور الذي اضطلعتم به في هذا الصدد.

ونرحب أيضاً بتولي سفير جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للرئاسة في الأسبوع المقبل، ونؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين.

وكم وددت لو كنا في موقع يسمح لنا ببدء العمل ومناقشة المسائل الجوهرية بدلاً من الإجراءات لكن الأمر ليس كذلك في المرحلة الراهنة مع الأسف.

وفيما يتعلق بالجلسة غير الرسمية، أود، بادئ ذي بدء، أن أقول إن هذه ليست المرة الأولى التي نعقد فيها جلسة غير رسمية. إذ عقدنا، مراراً، جلسات غير رسمية بشأن مواضيع شتى وأبجرتنا الكثير من المناقشات غير الرسمية بشأن جدول أعمال المؤتمر.

ولذلك، أرى، أولاً، أن مسألة الممارسة المتبعة مهمة. إذ يتعين علينا أن ننظر في الممارسة المتبعة في هذه الهيئة وما جرت عليه العادة فيما يتعلق بالإبلاغ وجميع المسائل المتصلة بالاجتماعات غير الرسمية.

وهناك ثانياً، مسألة يمكننا الانتقال إليها تتعلق بوجود نوع من سوء الفهم للمادة ٣٠ من النظام الداخلي. فالدول يجوز لها طرح أي مسألة تعتقد أنها ذات صلة بجدول الأعمال. ونحن نوافق على هذه المقولة، ونعلم أنه من حق كل دولة عضو أن تعبر عن آرائها فيما يتصل بجدول أعمال المؤتمر. لكننا قد نواجه مرة أخرى - في المسألة المتعلقة بالمادة ٣٠ - السؤال عن مدى ضرورة وجود إطار متفق عليه. فدعونا نجتمع حول هذه الطاولة وليطرح كل بلد ما يريد طرحه من مسائل ذات صلة. وفي حال توصلنا إلى الاتفاق على الإطار حينذاك يصبح لزاماً علينا أن نتقيد به. ويعني ذلك أن الإطار يجب المادة ٣٠ لأننا اتفقنا عليه في الآونة الأخيرة.

وثالثاً، تنص المادة ٣٠، أيضاً، بوضوح تام. إذ تنص على حق كل بلد في التعبير عن آرائه بشأن أي بند من بنود جدول الأعمال. وذلك لا يعني، بالضرورة، أن يتشبه الرئيس أو المنسق أو من يقوم مقام المنسق أو الرئيس بالمادة ٣٠ ويلخص المناقشة بطريقة تعكس وجهات نظر بلدان أخرى غير بلده. إذاً هذا أمر أردت أن أطرحه للنقاش.

الرئيسة (تحدثت بالإسبانية): إن اقتراحاتكم ستكون موضع ترحيب كبير، وأستطيع فقط أنؤكد لكم أن أي تقرير تعدّه كولومبيا بهذه الصفة سيكون تقريراً محايداً. ولا داعي للخشية منه لأنه لن يتضمن أي شيء من شأنه أن يسيء إلى أي كان، فهو سيقصر على وقائع هذا الاجتماع، وما قمنا به، وهو ما ينبغي في نظر حكومتي، أن يتم تسجيله باعتباره ممارسة هامة قمنا بها من أجل تاريخ المؤتمر ومن أجل مستقبله. والتقرير لا يتوخى تقديم اقتراحات أو حلول ولن يعدو كونه مجرد محضر لما جرى هنا بشأن مجريات مؤتمر السلاح، ونحن هنا، نعمل جميعاً في نطاق صلاحياتنا، وأنتم تعملون في نطاق صلاحياتكم كممثلين عن الحكومات، فليهنأ بالكم بشأن هذه النقطة.

وبما أن هذه هي آخر جلسة عامة تعقد برئاسة سي، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات بشأن أعمال الأسابيع الأربعة الماضية.

زملائي المندوبين، دعوني أشكركم جميعاً، في البداية، على دعم الرئاسة الكولومبية خلال هذه الأسابيع الأربعة. لقد أضفت مساعدتكم ومشورتكم قيمة عالية على عملنا.

ونحن نقدر أيضاً أسلوبكم المنفتح والمرن في التجاوب مع مقترحنا بشأن التركيز في أعمال هذا الشهر على التفكير في وضع المؤتمر وسبل توطيده.

إن التقييم الذاتي الذي أجريناه كان مفيداً في اعتقادي؛ ونأمل أن يكون قد أفاد جميع الوفود، وينبغي من وجهة نظرنا مواصلة هذه العملية والتعمق فيها. وتشكل الأفكار التي قدمت خلال مناقشاتنا نقطة انطلاق، ونأمل أن تفضي إلى توطيد دعائم مؤتمرنا. وأقر بأنني أترك هذا المنصب وأنا أشعر بالإحباط من عدم تحقيق نتائج ملموسة فيما يخص الأعمال الموضوعية للهيئة، والتشاؤم بشأن إمكانية إحراز المؤتمر للتقدم خلال دورة عام ٢٠١١، والقلق إزاء طريقة المضي قدماً في العمل.

ولن أفوت هذه الفرصة حيث تنتهي فترة رئاسة كولومبيا دون أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية بشأن تجربة الأسابيع الأربعة الماضية أسوةً بمن سبقوني.

وأبدأ بملاحظة إيجابية وأقول إننا، برغم خلافاتنا، متفقون، على ما أعتقد، بشأن بعض النقاط وهي: التزامنا بترع السلاح النووي وعدم انتشاره، وإقرارنا بأهمية التعددية في نزع السلاح، ورغبتنا في توطيد دعائم مؤتمر نزع السلاح واضطلاعه بدوره باعتباره المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وشعورنا المشترك بالإحباط على أكثر من صعيد بشأن حالة المؤتمر في الوقت الراهن.

بيد أن ثمة اختلافاً شديداً في وجهات النظر بشأن الوضع الراهن في المؤتمر، والأسباب الكامنة وراءه والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتوطيد المؤتمر. وأود أن أركز على النقطة الأولى المتعلقة بالنظرة إلى وضع المؤتمر لأن الاعتراف بهذا الوضع هو، بالتأكيد، أول خطوة هامة. وبدون إجراء هذا التقييم، لن نستشعر الحاجة إلى تبادل الآراء ولن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

ويتراوح التشخيص بين نظرة أكثر تشاؤماً ضاق أصحابها ذرعاً باستمرار هذا المأزق في المؤتمر بل وذهبوا إلى حد التشكيك في جدوى المؤسسة نفسها، ونظرة ترى في الوضع الراهن أمراً مألوفاً بالنسبة لمنتدى متعدد الأطراف ويعتقد أصحابها أن كل ما نحتاج إليه هو الوقت والمثابرة.

غير أنني أجدني، إزاء هذا التفكير، أذكر الوفود دائماً بأن العالم قد تغير وبأنه يوماً ما سينفذ صبر المجتمع الدولي وربما يفاجئنا بقرارات تتعلق بمصير هذه الهيئة. ويجب ألا ننسى أننا نتحمل مسؤولية سياسية وأخلاقية تجاه مواطنينا وبلداننا، تقتضي منا إحراز تقدم واستحداث أدوات تتيح بناء عالم أكثر أماناً. ولا يمكننا أن نظل متفوقين داخل مؤتمر نزع السلاح بمعزل عن التطورات العالمية في حين يعصف الموت بأرواح مئات الناس في العالم، وتستمر التحديات الخطيرة في وجه الأمن العالمي.

وفي المقابل، يجب القيام، بعد إجراء تشخيص شامل لحالة المؤتمر، بتحديد أسبابها من أجل الشروع في البحث عن الحلول.

إن المواقف تختلف بشأن سبب الحالة الراهنة. ولا أريد الخوض في هذا الموضوع. فقد أشير مراراً إلى ما يواجهه المؤتمر من مشاكل تتعلق بما يلي: القيود الخارجية المتصلة بجدول الأعمال المتعلقة بالأمن العالمي والإقليمي؛ والصعوبات الناجمة عن مسائل تتصل بأساليب العمل المتبعة في المؤتمر؛ وأخيراً، المشاكل الداخلية المتعلقة بالخلافات حول الأولويات والمضمون فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال.

غير أنني أنتهز هذه الفرصة لحصر بعض المواضيع التي نراها، من منظور الرئاسة، جديرة بالاستفاضة فيها ومواصلة النظر فيها وهي كالتالي: التفكير في برنامج العمل في علاقته بالولايات؛ مكتب الرئيس؛ تحديث جدول الأعمال؛ الإفراط في الاستعانة بالمجموعات الإقليمية؛ الربط بين البنود الرئيسية في جدول الأعمال؛ نقص تمثيل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وضعف التفاعل مع المجتمع المدني. وأعتقد أن تنوع التشخيصات يدل على أن الأسباب الكامنة وراء الحالة الراهنة في المؤتمر متعددة ويجب معالجتها على نحو شامل وسريع.

وفيما يتعلق بالسبل الممكنة للدفع قدماً بأعمال المؤتمر، هناك أيضاً طائفة واسعة من الأفكار ينبغي التوسع فيها داخل مؤتمر نزع السلاح أو خارجه، من خلال الجمعية العامة على سبيل المثال. ولا أريد أن أسرد مختلف البدائل التي جرى الإعلان عنها خلال الأسابيع الأربعة الماضية، خشية إغفال بعضها. وقد أعرب عن بعضها بوضوح في بيانات مختلفة أدلت بها دول أعضاء. لكن من يعرفونني يعلمون أنني شخص براغماتي وعملي ولذلك، فإنني أود أن أذكر بعض الأفكار التي يمكن تطبيقها في المؤتمر: تعيين منسق خاص معني بالفعالية وطرائق العمل في المؤتمر؛ والتفكير في ضرورة توخي الفعالية فيما يتعلق باستخدام الموارد وعقد الاجتماعات في كل دورة سنوية؛ وإنشاء فريق خبراء تقنيين في المؤتمر لبناء الثقة فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال ولا سيما معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نواصل مناقشة هذه المبادرات وغيرها من المبادرات التي أغفلت أو التي قد تطرح في المستقبل. وينبغي بحث أي خيار لتوطيد دعائم المؤتمر والدفع قدماً بقضية نزع السلاح خصوصاً.

وأود هنا، أن أدلي بتعليقين اثنين. فأقول، أولاً، إنه يجب ألا نغفل هدفنا المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار بشكل عام وكامل. ومن واجبنا التشجيع على وضع صكوك تتيح بلوغ هذا الهدف. ويُعدُّ المؤتمر وسيلة لذلك، لكن مناقشة الآلية لا يمكن أن تصرف اهتمامنا عما هو مهم بالفعل ألا وهو بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وتحقيقاً لهذه الغاية سنحتاج إلى أمر أساسي أشارت إليه وفود عديدة، وأعني بذلك الإرادة السياسية. فأي عملية أو إجراءات تهدف إلى توطيد دعائم مؤتمر نزع السلاح

وتقريبنا من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار يجب أن تكون مصحوبة بعزم قوي من جانب الجهات المعنية. وتتجلى الإرادة السياسية في التحلي بالمرونة والابتكار وتقديم القليل من التنازلات لتحقيق المكاسب، وفي الانفتاح على نهج جديدة، واستكشاف الحلول، وفي إبداء قدرة كبيرة على التمييز بوجه خاص.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل، عُقدت خلال دورة العام ٢٠١١ حوالي ستة اجتماعات بشأن هذا الموضوع. وبذل من سبقوني جهوداً كبيرة للتقريب بين وجهات النظر والتوصل إلى توافق في الآراء، رغم ما شاب ذلك من مراوغات. وقد عملت الرئاسة الكولومبية، انطلاقاً من ذلك، لشعورنا بأن جهود تحقيق التوافق في الآراء لا يمكن أن تبدأ من نقطة الصفر كلما تغير الرئيس. لكن من الواضح أن الأمر متعذر وها نحن نجد أنفسنا في المأزق ذاته مرة أخرى.

إن المواقف بشأن هذه المسألة معروفة تماماً وهي تتراوح بين الالتزام الثابت ببرنامج العمل المعتمد عام ٢٠٠٩، وما يتضمنه من ولاية التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (الوثيقة CD/1864)، ومواقف تحبذ إيلاء نفس القدر من الاهتمام للولايات المتعلقة بجميع المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمالنا، وأخرى تقترح التعامل مع برنامج العمل كمجرد جدول زمني حسب ما ينص عليه النظام الداخلي.

وقبل أن تتدهور الأمور بشكل حاد، اقترحت الرئاسة الكولومبية اتباع نهج مختلف في السعي للتوصل إلى برنامج عمل. ودعت جميع الوفود ومجموعات البلدان إلى العمل على خيارات تحظى بما يكفي من الدعم السياسي الذي يتيح للرئيس عرضها وتشكل أساساً لتوافق الآراء. وأنا ممتنة للمنسقين الإقليميين على الدفع بهذه الجهود قدماً. ومن دواعي الأسف أننا لم نتوصل، حتى الآن، إلى أدنى قاسم مشترك مقبول من جميع الأعضاء. وأود أن ألقى الضوء على ثلاث نقاط اختلاف يتعين أخذها في الاعتبار لفهم طبيعة الصعوبات التي يواجهها المؤتمر في التوصل إلى برنامج عمل وهي كالتالي: مناقشة نضج المواضيع أو ترتيبها من حيث الأولوية، وطبيعة برنامج العمل والمنهجية المعتمدة في التوصل إليه.

ويجب أن نكون أكثر جرأة وإقداماً في التصدي لهذه العراقيل. وأشدد على أن هذه المهمة هي مهمة جماعية ولا ينبغي أن يلقي بها على عاتق من يتولى الرئاسة وحده. ولكن ينبغي لنا أن نفهم أن التوصل إلى برنامج عمل ليس سوى خطوة أولى. فهو يمثل أداة تسهل عملنا، وعلينا ألا ننسى أن دور المؤتمر هو التفاوض بشأن صكوك تشجع نزع السلاح وإنجازها. ولا بد أن يكون ذلك التزاماً مشتركاً بيننا.

وأود أن أختتم بالإعراب عن شكري على الدعم الذي قدمته البلدان التي ترأست المؤتمر خلال دورات عام ٢٠١١، وكما قدمه منسقو المجموعات الإقليمية. وأود أيضاً أن أنوه، بوجه خاص، بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على الدعم والوثائق والاستبيانات الهامة التي قدمها واستفدنا منها كثيراً في عملية التأمل التي قمنا بها؛ وبالأمانة؛

والأمين العام على مساعدتنا طيلة الأسابيع الأربعة الماضية؛ وبالترجمين الفوريين. ونهني وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على توليها رئاسة المؤتمر. إن المهمة ليست سهلة بل إنها، على العكس من ذلك، ستكون تحدياً كبيراً لا سيما خلال الأسابيع القليلة المقبلة، عندما تتاح لنا فرصة عقد اجتماع غير رسمي مع المجلس الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمسائل نزع السلاح فضلاً عن اجتماع الجمعية العامة في ٢٧ تموز/يوليه لمتابعة نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والدفع قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

وبهذا نختم عملنا الموضوعي لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠ صباحاً، برئاسة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦.